

مدير قرية الصادرات السورية الروسية خلدون أحمد:

١,٨ مليار ليرة قيمة صادرات القرية.. ومركز لتسويق المنتجات السورية في الأسواق الروسية

علي محمود سليمان

تطوير العلاقات بين البلدين.

وفي حديث لـ«الوطن» بين مدير قرية الصادرات السورية الروسية خلدون أحمد أن القرية تمكنت من تفعيل التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بين سورية وروسيا حيث قامت بشحن كميات تقرب من ٩٠٠٠ طن من الحمضيات والخضر والفواكه ومنها مواد تصدر للمرة الأولى إلى روسيا بقيمة إجمالية تقرب من ١,٨ مليار ل.س، من عدة محافظات سورية، وقامت باستيراد مواد غذائية أساسية وبسعر مخفض من روسيا مثل الأرز والطحين وتوزيعه في السوق المحلية.

تأسست قرية الصادرات السورية الروسية في نهاية العام ٢٠١٥ في مدينة دمشق وذلك استناداً إلى البروتوكول الموقع بين الجانب السوري والجانب الروسي في ملتي سوتشي الاقتصادي بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٤، وذلك لتحقيق عدة أهداف مشتركة للطرفين منها تنشيط عجلة التبادل الاقتصادي والتجاري بين روسيا وسورية، وتفعيل أي نشاط أو فعالية اقتصادية أو تجارية أو سياحية أو ثقافية من شأنها

لفت أحمد إلى أنه بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والإدارة العامة للجمارك، تم تخفيض التعرفة الجمركية للخضر والفواكه بين البلدين خلال فترة أشهر والتي تأخذ عادة فترة ٥ سنوات لإقرارها، كما أخذت القرية على عاتقها مهمة تشغيل خط بحري مباشر بمفردها من ميناء اللاذقية إلى ميناء نوفورسيك فاخترت بذلك مدة الشحن من ٢٠ يوماً إلى ٥ أيام لأول مرة في تاريخ التبادل التجاري بين البلدين، وقامت بتشغيل ما يقرب من ٦٤٠٠ عامل في المشاغل السورية التي تشمل ما يقرب ٣٢ مشغلاً وورشة عمل.

صعوبات التصدير

تحدث أحمد عن الصعوبات التي تواجهها القرية الروسية في عملية التصدير، مبيناً أن الصعوبة الأولى تكمن في نوعية البضاعة، إذ إن أغلب مشاغل توضع الخضر والفواكه والحمضيات غير مرخصة وتعمل بطريقة عشوائية وغير علمية بغرض الربح فقط. تتمثل الصعوبة الثانية بعدم توفير مستلزمات الإنتاج، بسبب صعوبة الحصول على موافقات استيراد للمواد الأولية اللازمة لإتمام عملية الإنتاج الجيد من أسمدة وأدوية والمواد الأولية التي تدخل في عملية الفرز والتوضيب، فيما تتلخص الصعوبة الثالثة في عمليات تحويل الأموال وفتح الاعتمادات، وهي مشكلة قديمة جديدة ولم تجد لها الحكومات المتعاقبة أي حلول.

أما الصعوبة الرابعة فتتمثل مشكلات النقل لعدم وجود خط شحن بحري مباشر يخفض من تكاليف عملية التصدير، ورغم قيام القرية بمحاولة حل هذا الموضوع بشكل منفرد وتفعيل هذا الخط البحري بين روسيا وسورية في غياب أي تصرف أو دعم رسمي في هذا الخصوص ولكن لم يتم الاستمرار بدعم هذا الخط بسبب قلة الكميات مما تسبب في ارتفاع أجور النقل البحري، أما الصعوبة الأخيرة فهي تتمثل في غياب الدعم من السفارات والملحقيات بالسفارة السورية عند التعرض لأي مشكلة.

رؤية لتذليل الصعوبات

للقرية رؤية لتذليل العقبات والصعوبات وتقوية النشاط التجاري بين البلدين، وخاصة من ناحية نوعية البضاعة الزراعية السورية، حيث يمكن تقديم دعم مادي ومعنوي لتأمين مستلزمات الإنتاج مباشرة للمزارع من المصدر أو من المصرف الزراعي بإشراف رسمي مع اقتراح آلية لذلك، ويجب تعيين شركة مراقبة عالمية معتمدة لمراقبة المنتج وعمل المشاغل وضمان نوعية المنتج بدءاً من مرحلة رعاية الثمرة مروراً بالقطاف السليم للثمرة إلى التخزين والفرز والتوضيب والتعبئة للتصدير وباقي المراحل.

ولفت أحمد إلى ضرورة تزويد الفلاحين بشكل دائم ومستمر بنشرات توعية تغطي عملية الإنتاج بدءاً من طريقة الإبذار وإكثار البذور والبذرة الجيدة والتربة المناسبة حتى القطاف والتوضيب

مطلوب
شركة عالمية لمراقبة
نوعية المنتج ومكتب
مختص بشؤون تحويل
مبالغ التصدير



أو يمكن ربط عملية الاستيراد بالتصدير مما يحرك من عملية التبادل التجاري والعجلة الاقتصادية ويخلق منفذاً صحيحاً وحقيقياً لإرجاع هذه الأموال أو حتى جزء منها من خلال عملية الاستيراد لمواد يحتاج إليها القطر تحدد سلفاً.

خط مستقبلية

أعلن مدير قرية الصادرات عن افتتاح المركز السوري الروسي للتسويق وترويج البضائع السورية في روسيا، وذلك لتمكين جميع التجار والصناعيين والحرفيين والمزارعين وكل من لديه الرغبة بعرض مصنوعاته وبضاعته ومنتجاته في روسيا وليتم ربطه مباشرة مع الزبون الروسي وتوقيع عقد موثق ومصدق من جميع الجهات المعنية بإشراف القرية، علماً أن هذا المركز مخدم بالكامل بما يغطي عملية التسويق والبيع من الجوانب كافة وبما يخدم جميع الأطراف وسوف تقوم القرية بحل كل الأمور والمعوقات التي ذكرت سابقاً لعدم التفاؤل حيال تقديم دعم حكومي حقيقي في هذا المجال.

وتشمل أعمال هذا المركز توفير المقر الذي يباشر فيه أعمال التسويق والتوزيع وممارسة العمل بطاقتهم الخاص وابتقان أداء كل الأعمال التي يتطلبها التجار والصناعيون من حيث التعريف بالبضاعة والترويج لها وتسويقها وإيجاد أماكن تخزين مناسبة لها.

وتفعيل دور الوحدات الإرشادية وتشجيع قيام الشركات الزراعية الخاصة بالتصدير ودعمها، مع تقديم تمويل يغطي مستلزمات الإنتاج والتوضيب لمواد التصدير بإشراف جهات حكومية مختصة على أن يكون لمدة سنتين يبدأ الدفع بعد الموسم الثاني.

كما يجب السماح بعملية التبادل التجاري وتشجيع المصدرين من خلال منح إجازات استيراد بقيمة صادراتهم، وتخفيض الرسوم على الصادرات ومراقبة الرسوم التي تفرضها وكالات الشحن التي تزيد من سعر المنتج السوري، مشيراً إلى أن القرية تتطلع إلى مد يد العون من الجهات المعنية لتشغيل خط مباشر من سورية إلى روسيا من خلال تأمين سفينة محملة بسيارات مبردة مع طاقم مختص لضبط درجات الحرارة للبرادات لحين الوصول إلى مرفأ التفريخ، تقوم الحكومة بتشغيلها أو بطريقة مشتركة بين المصدرين والدولة أو القيام بدعم المصدرين ليقوموا بهذه المهمة بحيث تتمكن من الحصول على أجور مخفضة وأسعار مناسبة للشحن البحري الذي سينعكس إيجاباً على أسعار منافسة للمنتج السوري في روسيا.

واقترح إنشاء مكتب مختص بشؤون تحويل المبالغ الناتجة عن عمليات التصدير ما يعطي المصدر السوري الأمان بعملية التحويل وزيادة الصادرات، علماً بأن كثيراً من المصدرين أحجموا عن عملية التصدير لعدم وجود الضمانات اللازمة لقبض مستحققاتهم،

